

ما هكذا يحارب الإسلام السياسي في فرنسا يا مجلس الشيوخ

الإخوان المسلمون نجحوا نسبيا في استراتيجية التغلغل المخاتل داخل مؤسسات الدولة



مناطق الجمهورية الضائعة

الدولة، بغرض فرض أيديولوجيا الإسلام السياسي، وقد نجحوا في ذلك نسبيا، فأسسوا مدارس وحتى معهد لتكوين الأئمة.

ومع الأسف لا يشير التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في ذلك، رغم أنه يرى في الإسلام السياسي تهديدا مستمرا للمجتمع الفرنسي. والسؤال الموجه إلى معدي التقرير هو: لقد أنجزتم عملكم قبل افتكاح الإسلاميين بلدية غوسنفييل، في الانتخابات البلدية الأخيرة، فكيف تتعاملون مع هذا الخطب السياسي اليوم؟

كل هذا وقع بالفعل، ومنذ سنوات وهي لا تدري أو تتعاضى عما يجري. وتضرب حرية الضمير والمساواة بين الرجل والمرأة.

في الماضي، عندما زارت جاكلين أوستاك رينيو، عضو البرلمان أحد أحياء الضواحي، حذرت قائلة "يجب التصرف بسرعة، فالיום في فرنسا، ما عدا الجهة الغربية، كل الجهات يطولها الإسلام المتطرف، وإن لم تتخذ إجراء مناسباً، سنشهد انفصال أحياء ومناطق بأكملها عن الجمهورية خلال بضع سنوات".

ويطالب التقرير بالشفافية بخصوص الأموال التي تصل إلى الجمعيات من خارج فرنسا. ويسعى المؤلفون إلى الإبقاء على المسلمين خارج الفضاء العلماني الفرنسي، وهم يدركون أن ذلك لا يتم إلا عن طريق التحايل على القانون، ويستحرض الجمعيات الإسلامية، التي قد تطولها يد القانون في أي لحظة، على التكتف على أسماء الممولين، حتى لا ينكشف أمرهم، كما حدث عام 2019 لمنظمة "قطر الخيرية"، المتهمه بتحويل الأرباح الغريب أن يحذر التقرير من وقوع

والمشكلة التي تصل إلى الجمعيات من خارج فرنسا. ويسعى المؤلفون إلى الإبقاء على المسلمين خارج الفضاء العلماني الفرنسي، وهم يدركون أن ذلك لا يتم إلا عن طريق التحايل على القانون، ويستحرض الجمعيات الإسلامية، التي قد تطولها يد القانون في أي لحظة، على التكتف على أسماء الممولين، حتى لا ينكشف أمرهم، كما حدث عام 2019 لمنظمة "قطر الخيرية"، المتهمه بتحويل الأرباح الغريب أن يحذر التقرير من وقوع

استفاد تيار الإسلام المتطرف في فرنسا من الغطاء القانوني للحريات الفردية وقيم الجمهورية والديمقراطية، لينقلب عليها ويحاول التمدد في هذا البلد ويسيطر نفوذه على مناطق عديدة فيه وجعله في شكل مقاطعات معزولة عن سلطة الدولة والقانون، وهو ما يدركه المسؤولون الفرنسيون والسلطات، ما جعل مجلس الشيوخ يوكل مهمة إعداد تحليل لواقع التطرف الإسلامي في بلد الأنوار وإصدار تقرير ينتهي بتوصيات وتحذيرات لأجهزة الدولة للتصدي لهذا الخطر القادم من التشدد القائم على العقيدة الإسلامية، ومحاولاته لتغيير طبيعة الحياة والمجتمع في فرنسا. لكن تقرير اللجنة البرلمانية لا يبدو أنه قدم تشخيصاً عملياً للوضع ولا نجحاً في صياغة علاجات ناجعة للممارسات الخارجة عن القانون، بل كان مجرد نتائج تجاوزها الواقع والأحداث.

ولئن قدم التقرير تشخيصاً مقبولاً للوضع، والذي هو في الحقيقة تحصيل حاصل، فالأمر واضح ومبين منذ عشرينين في كتابات كثيرة، إلا أن الاقتراحات التي خلص إليها، للتصدي لظاهرة الإسلام جاءت محتشمة في أغلبها ولم ترتق إلى مستوى التحدي الكبير. وطالما عودنا السياسيون الفرنسيون على التشخيص التهويلي، بينما العلاج كان سيئاً خاصة في قضايا الإسلام السياسي. وهو ما نستشفه من خلال التمعن في مجمل الاقتراحات الـ44 التي اعتقد الذين أعدوا التقرير أنها كفيلاً بالحد من تصاعد التطرف في فرنسا.

ومن بين المقترحات منع الدعاة المرتبطين بجماعة الإخوان المسلمين من الدخول إلى التراب الفرنسي. ولا يقول لنا كتبة التقرير كيف يمكن التعرف عليهم، فلا أحد يصرح بأنه من الإخوان المسلمين، علاوة على أن الخطابات الدعوية تتم اليوم عبر الإنترنت في محاضرات ولقاءات افتراضية. واقترح آخر يفرض على الجمعيات الدينية التعمد بالتوقيع على "ميثاق احترام القيم الجمهورية"، ويتجاهل واضعو هذا الإجراء وجود قانون يعتمد الإسلاميون يقضي بـ"التقية"، حيث توافق بموجبه كل الجمعيات على الميثاق المذكور ولا تلتزم على الإطلاق باحترامه.



حميد زانا
كاتب جزائري

بعد حوالي ثمانية أشهر من البحث والتقصي واستجواب أكثر من ستين شخصية فرنسية، منها وزير التربية والرياضة، ووزير الداخلية، وأخرى من الوسط الجمعياتي ومن مجال البحث، قدمت لجنة التحقيق يوم 9 يوليو أمام مجلس الشيوخ الفرنسي تقريرها حول التطرف الإسلامي في 417 صفحة.

المسؤولون الفرنسيون يتجنبون النظر إلى الواقع الموبوء بالإسلام السياسي لأسباب أهمها الخوف من تهمة الإسلاموفوبيا والضغط الحزبي

بعد قراءة التقرير نخرج بنتيجة مفادها أن الإسلام الراديكالي يتخذ كل الأشكال في فرنسا، ويتغلغل في كل نواحي الحياة الاجتماعية، ويحاول فرض معايير اجتماعية جديدة، مستفيداً من الحرية الفردية المضمونة في فرنسا، ليتفشي وينخر البلد تحت يافطة الدفاع عن الحريات الفردية.

تنظيمات إسلامية مختلفة تتنافس للتمدد داخل المجتمع الفرنسي

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في تصريح إعلامي سابق، "لن أسمح لأي دولة مهما كانت بأن تغذي الشقاق... لا يمكن أن تجد القانون التركي مطبقاً على تراب فرنسي. هذا لا يمكن أن يحدث".

وفي العام 2016، سعت فرنسا إلى إعادة ترتيب أوراقها في ما يتعلق بالهيئات الممثلة للمسلمين على ترابها فأنست "مؤسسة إسلام فرنسا" من أجل تسيير موضوع تمويل دور العبادة وتسيير الإسلام في فرنسا بعد مشاورات مع مثقفين وسياسيين وفاعلين اجتماعيين فرنسيين، وهو ما يهدف إلى التصدي لكل محاولات نشر السلوكات والأفكار المتشعبة في فرنسا.

مسجد باريس كان لسنوات طويلة ممثل الإسلام في فرنسا قبل بروز تنظيمات منافسة مع تنامي تيار الإسلام السياسي

والعام الماضي، نظمت هذه المؤسسة بالشراكة مع رابطة العالم الإسلامي المؤتمر الدولي للإسلام والتضامن. وجاء تنظيم هذا المؤتمر في سياق التصدي لكل الأفكار المتشعبة التي تنتبع عن الإسلام المعتدل وتدعو إلى التطرف في تطبيق تعاليم الدين. وتتنبئ رابطة العالم الإسلامي التي يقع مقرها في مدينة مكة بالملكية العربية السعودية هذا النهج المعتدل الذي ينبذ الغلو في تطبيق تعاليم الدين الإسلامي وتدعو إلى إعلاء قيم التسامح والتعايش بين الأديان.

وانبثقت عن التنظيمات الإخوانية في فرنسا العديد من المجموعات والهيئات المناهضة للإسلاموفوبيا وتلقي تهمة معاداة الإسلام على كل صوت ناقد للمشاريع التخريبية. ومن بين هذه المجموعات ائتلاف مناهضة للإسلاموفوبيا في فرنسا والمرصد الوطني لمناهضة الإسلاموفوبيا.

الإسلام واللغة العربية لأبناء المسلمين في المدارس الرسمية.

أما يد تركيا فتصل إلى فرنسا عبر "الجنة تنسيق الجمعيات المسلمة" في فرنسا و"جمعية المجتمع الإسلامي الفرنسي". وتخضع البعض من الجمعيات الإسلامية التركية في فرنسا للإشراف المباشر من سفارة أنقرة في باريس فيما البعض الآخر يتبع المعارضة. وأمام محاولات الاستقطاب لمسلمي فرنسا من قبل قوى خارجية ودول أجنبية، قررت الحكومات الفرنسية تأسيس هيئات تحمي أتباع الديانة الإسلامية من المشاريع التخريبية فتم تأسيس "الجلسل الفرنسي للديانة الإسلامية" لتمثيل المسلمين في فرنسا ومعالجة القضايا التي تهتمهم.

وتم تأسيس هذا المجلس في العام 2003 عندما كان نيكولا ساركوزي وزيراً للداخلية. وتم تحديد صلاحيات هذا المجلس بالتنسيق مع الحكومة عند بناء المساجد وفي ما يتعلق بالمنتجات والتجارة الحلال وتأهيل الأئمة والمسلمين المساجين والمتمضمين للجلسل الفرنسي وتنظيم المناسبات الدينية الإسلامية.

لكن هذا المجلس وعلى غرار هيئات إسلامية أخرى في فرنسا رعتها الدولة في البداية تعرضت إلى اختراقات من قبل تيار الإسلام السياسي، ما جعل الدولة تعيد ترتيب البعض من المسائل والتشريعات المتعلقة به.

وكان وزير الداخلية الفرنسي السابق كريستوف كاستنير قد قال، في مقابلة تلفزيونية في وقت سابق، إن المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية "مبني حالياً على قواعد بلدان أخرى، وتأثير البلدان الخارجية هو الذي يرجح كفة الميزان داخل المجلس".

وجاء هذا التصريح في خضم جدل كبير حول دور البعض من الأئمة التابعين للمجلس في نشر الأفكار المتطرفة في فرنسا، ما دفع الدولة إلى مراجعة أساليب اعتماد الأئمة والذين كان يتم جلبهم من دول أخرى بينها المغرب وتونس والجزائر وتركيا.

ويضم هذا الاتحاد العاملين والمتطوعين والمعتاضين والطلبة المسلمين الفرنسيين، إلى جانب قطاعات خاصة يعمل فيها شباب ينتمون إلى التيار الإسلامي.

كما يشمل الجمعيات الخاصة بالنساء والتي تسمى "الرابطة الفرنسية للمرأة المسلمة، وفي المجال الإنساني ينشط من خلال اللجنة الخيرية ودعم فلسطين أما في مجال الطب فجمعية ابن سينا تضم الأطباء المسلمين، ويضم أيضا الكوادر الدينية التي تنتمي إلى جمعية أئمة فرنسا.

ويدعي هذا الاتحاد انشغاله بالعمل الدعوي وبعده عن السياسة لكن نشاطاته وتغلغل في هذا المجال باتوا واضحين للعيان حتى أن البعض من المنتظمين له يترشحون للانتخابات وقد فاز أحدهم برئاسة بلدية في الانتخابات الأخيرة.

ويقول متابعون إن اتحاد مسلمي فرنسا يعتمد منهجا تضليليا ليتمكن من التغلغل في المشهد السياسي الفرنسي بطريقة تضمن له عدم رصده من قبل الأجهزة الحكومية وبالتالي عدم إيقاف نشاطه، لكن أساليبه وأعماله وعلاقاته الخارجية المشبوهة فضحتها العديد من التقارير الأمنية والإعلامية.

وتوجد في فرنسا أيضا الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا التي تأسست في عام 1985 برعاية رابطة العالم الإسلامي في محاولة لتوحيد المسلمين في فرنسا وأوكلت مهمة التأسيس والتسيير فيها لفرنسيين معتقدين للإسلام، لكن بعد ذلك تغيرت قيادة الفيدرالية ثم استقلت عن رابطة العالم الإسلامي وهي تضم حالياً أكثر من 150 جمعية.

وتتعاون هذه الفيدرالية مع اتحاد المنظمات الإسلامية، وهو ما جعل مسجد باريس يتخذ موقفاً من كليهما.

وتنسق الفيدرالية بين الجمعيات التابعة لها وتهتم بقضايا المسلمين في فرنسا والدفاع عن الدين الإسلامي هناك بصفة عامة، وتسعى إلى إيجاد منهج موحد للتنظيم الإسلامي والإشراف الدقيق على الطعام الحلال، وتعليم

والدينية وتلاوة القرآن وعرض المؤلفات الإسلامية والمنتجات الحلال من ملابس وماكولات وغيرها.

وتصنف البعض من الدول اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا ضمن التنظيمات والجماعات الإرهابية، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتم تغيير تسمية هذا التنظيم ليصبح "اتحاد مسلمي فرنسا" وهو الفرع الفرنسي من اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا. وهو عضو في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ويضم أكثر من 250 جمعية إخوانية، ويشرف على عدد من المؤسسات والكيانات والمراكز الإسلامية التابعة للتنظيم.

ويدير الاتحاد معهداً إسلامياً يسمى المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية، الذي يقدم دروسه عن بعد ويورب الأئمة وينشر الكتب الإسلامية باللغة الفرنسية بحسب ما يتماشى مع الأيديولوجيا الإخوانية.

منافسة في العقود الأخيرة بحسب تنامي تيارات الإسلام السياسي في المنطقة العربية وأوروبا.

وتضم هذه المؤسسة مركزاً إسلامياً ومدرسة وقاعات اجتماعات ومحاضرات ومكتبات ومطاعم ومسكناً للإمام. ويعتمد على أوقافه لتمويل نفقاته.

ومنذ استقلال الجزائر أصبح مسجد باريس تحت إشراف الحكومة الجزائرية، حيث كان قبل ذلك خاضعاً لتسيير الحكومة الفرنسية التي تعين إمامه وهو نفسه عميد المعهد الإسلامي.

ومن بين الهيئات التي دخلت التنافس مع مسجد باريس اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا وهو ممثل تنظيم الإخوان المسلمين في فرنسا. ويدير هذا الاتحاد بعض المساجد والمدارس والمخيمات الشبابية كما يقيم مؤتمراً سنوياً يسمى "الملتقى السنوي لمسلمي فرنسا" الذي يعتبر مناسبة لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات السياسية

باريس - توجد في فرنسا العديد من الهيئات الإسلامية تختلف انتماءاتها وأهدافها، فالبعض منها يتغلغل براء الدين لتنفيذ أجندته السياسية فيما يناهز البعض الآخر بنفسه عن تيار الإسلام السياسي ويحترم مبادئ الجمهورية. وتتنافس أكثر من مجموعة إسلامية في فرنسا في ما بينها سواء بالسيطرة على جامع باريس الكبير أو على مساجد ضواحي العاصمة الفرنسية أو في مناطق أخرى تشتهر بكثافة المجتمعات الإسلامية فيها.

ويعد مسجد باريس الكبير أو المعهد الإسلامي، واحداً من أبرز الهيئات الممثلة للمسلمين في فرنسا. وهو مؤسسة تم تسييرها في العام 1926 ويعد من أكبر مساجد أوروبا ويتبعها عدد من المساجد الإقليمية التابعة له.

وكان مسجد باريس الكبير لسنوات طويلة الممثل الفعلي للإسلام في فرنسا، قبل بروز تنظيمات إسلامية أخرى



عين الأمن على هيئات المسلمين